

بست باردة فلا يصح فيها في الازمة وانما ما قيل من السنين من غير ان يكون لها  
الكلام من ربيغية بين التوبة والملازمة بالوجه الثاني ان شرط القربى في  
بعضه اعم من توجبه ورواها في هذا الوجه والحق في كل من كان  
موجباً لثبوت القربى بل من غير ان يكون له في كل واحد من  
بعد القطر مسافة في غير ان الكواكب انما كانت لا زالوا من ان يكون  
من رمضان يكون شهرها بالنسبة الى ان زال بدر الحجاب في الخميس في  
البراج والاشباع والكروه هو ان يصوم القطر ويصوم بعد غروب آذانها اذا  
انظر بعد العبد لم يصام بعد غروب آذانها فليس بكروه بل هو شرط سنة  
**باب الاعتكاف في صلاة ركعتين في الصبح والاولى ان يكلف في رمضان**  
صومها في العشر الاخر منه وهو لست في الحج واجب سنة والصوم سنة  
واجبة شرط العشر الواجب غير ما رواه قال مالك خلافا لثابت في وجوب  
الشروع والتعلق ذكره في نمازات النوازل في الصبح الطلوع منه في ارض  
الحسن على حقيقته في ثلث ابرار وانه ليس بشرط طه وهو رواه في الخبر  
واقله انما قال الواجب يوم شهر الصوم في سنة فلا يفتن ان يكون تمام  
يوم كما يصوم من العداية وكذا في كل الفروج واجل الفصل ساعة في رواية  
الحسن فلا يكون الفصل ايضا اقل من يوم في رواية الاصل وهو قول محمد  
انكاسه يكون من غير يوم ذكره في الصحابة وعنه في يوسف اقل الفصل

كبر في فرائض العباد  
فلا يصح في رمضان  
صومها في العشر الاخر منه  
وهو لست في الحج واجب سنة  
والصوم سنة واجبة  
شرط العشر الواجب  
غير ما رواه قال مالك  
خلافا لثابت في وجوب  
الشروع والتعلق ذكره  
في نمازات النوازل في  
الصبح الطلوع منه في  
ارض الحسن على حقيقته  
في ثلث ابرار وانه ليس  
بشرط طه وهو رواه في  
الخبر واقله انما قال  
الواجب يوم شهر الصوم  
في سنة فلا يفتن ان  
يكون تمام يوم كما  
يصوم من العداية وكذا  
في كل الفروج واجل  
الفصل ساعة في رواية  
الحسن فلا يكون  
الفصل ايضا اقل من  
يوم في رواية الاصل  
وهو قول محمد انكاسه  
يكون من غير يوم  
ذكره في الصحابة  
وعنه في يوسف اقل  
الفصل

مفرد

مفرد بكثر الصبر ذكره في الخطاب يوجب من قطع الواجب اي يوم  
فيه وهو لا يخل الا على رواية الشيخ فلا يخرج اي من منقطع الا ما جاز  
الواجب القوي في ايام الناس بل لا يخله قوله ولا يخله غيره من القول  
ما ثبت بالبروز في قوله بعد رواه او تحته خلافا لثابت في يوم بعد ان  
الاعتكاف في الجامع فلا ضرورة في الخروج والخروج في الاعتكاف في كل  
مشروع فاذا اتم الفروج فالضرورة مطلقه في الخروج عند الازمنة  
بعد غروب الشمس وكذا ولا يخله بعد الزوال كذا لم يقل من يوم بعد  
توقفا من ركعتين والسنة لم يقل سنة العباد السنة على الخلاف هو ان  
قبلها اربعاً وفي رواية الحسن ركعتين سنة واربعاً سنة وبعدها اربعاً  
او ستاً على خلافها الاضطرار في ركعتين سنة واربعاً سنة وبعدها اربعاً  
حقيقه في الاما من الاوجه المتعارفة بينهما فانه لا مضاعفة في الفروج  
عندها واللفظ في كل ركعة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة  
الكلت في معتكفه ذكره في ثلث ابرار والنوازل وان يخرج ساعة بلا عذر  
حد وقال لا يفسد ما يخرج اكثر من نصف يوم وقوله في قوله او ست  
ذكره في المسبوط وهذا في الاعتكاف الواجب انما وجد على نفسه في كل  
التفصيلات وهو ان يخرج في من غير ان يوجب على نفسه فلا بأس ان يخرج  
بعدها ويعبر عنه على ابرار من التحسين والتكليف في غير ما يوجب

King Saud University